



مذكرة إستيراد رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠

إشرافه إلى :-
*** أحكام قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها .**

*** أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ والمعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة وما ورد بالبند رقم (٢٧) منه بشأن فرض رسم تنمية على جميع أنواع الحديد تمام الصنع الوارد من الخارج سواء من خلائقه و غير خلائقه طالما تم بيعه في السوق المحلي بشكل مباشر الخ.**

*** وبناءً على التعليمات الصادرة من السيد الدكتور / وزير المالية والمبلغة للسيد الاستاذ / رئيس الادارة المركزية لشنون مكتب رئيس المصلحة في شأن عدم تحصيل الرسم المشار إليه على رسائل الحديد الواردة كمستلزم إنتاج للمشروعات الإنتاجية والمحسانع تتفيداً لصحيح القانون .**

يراعي الالتزام بما يلي بكل دقة ، ، ،

*** عدم تحصيل رسم التنمية الصادر بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ على رسائل الحديد الواردة من الخارج سواء من خلائقه و غير خلائقه والواردة كمستلزم إنتاج للشركات والمحسانع الإنتاجية المشار إليه بعمليه - بشرط الالتزام بما يلي بكل دقة :-**

أولاً :- يتم تقديم مستند ثبات النشاط للمشروعات الإنتاجية المستوردة طبقاً لأحكام المادة رقم (١٥) من اللائحة الإستيرادية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ - وال الصادر من الجهة المشرفة على التسليط كلا فيما يخصه (الهيئة العامة للتنمية الصناعية - الهيئة العامة للرقابة على المصادرات والواردات - الهيئة العامة للاستثمار الخ) وان يكون ساريا .

ثانياً :- يتشرط ان يتوافق الحديد المستورد كمستلزم إنتاج مع النشاط المرخص به للشركة والوارد بمستند ثبات النشاط .

ثالثاً :- يتم تقديم تعهد من الشركة الإنتاجية المستوردة بأن الوارد مستلزم إنتاج وفي حدود الكميات التي تغطي احتياجاته الفعلية وانه لن يتم بيعه في السوق المحلي - وفي حالة المخالفة يتحمل المسئولية القانونية .

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة ، ، ،

مدير عام الادارة العامة
للسياسات والإجراءات الجمركية

لـ مها مصطفى سليم

كبير باختين - مدير إدارة
البحوث الفنية ودعم القطاعات

عاصر الحكمة
عاصر صلاح الكاشف

السكندرية في ٢١ في القطة ١٤٦١
الموافق : ١٢ يوليو ٢٠٢٠

السيد الاستاذ